NPT/CONF.2010/PC.II/SR.2

14 May 2010
Arabic
Original: French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد **يلشنكو**.....(أوكرانيا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.08-61175 100510 140510

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (البند ٤ من جدول الأعمال) (*تابع*)

١- **السيد خباز** (الجمهورية العربية السورية) قال متحدثا باسم المجموعة العربية إن الجلسة تُعقد في سياق يتسم بالجمود، بل بتراجع الجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح النووي، وأشار بالمناسبة إلى التصريحات العلنية للحكومة الإسرائيلية بشأن الحق في امتلاك الأسلحة النووية، الأمر الذي يثير قلق بلدان المجموعة. وأضاف أن عدم الوفاء بالالتزامات والقرارات ذات الصلة يوحي بأن النظام العام لعدم الانتشار ليس فعالا بالقدر المنشود.

٢- وقال إن المجموعة العربية ترى أن عالمية معاهدة عدم الانتشار عنصر حاسم في فعالية هذا الصك، غير أن البعض يتحايل على الطابع الملزم لبعض القرارات المعتمدة خلال المؤتمرات الدولية، الأمر الذي يقوض مصداقية النظام برمته، خاصة ما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. فهذه المنطقة تظل مثالاً صارخاً على عدم فعالية المعاهدة، إذ استطاع بلد واحد في المنطقة تطوير قدرات نووية بمنأى عن أية مراقبة دولية، ومن الضروري من ثم إدراك المخاطر التي يفرزها صمت المجتمع الدولي في هذا الصدد. فموقف إسرائيل الذي تدعمه بعض أطراف المعاهدة والداعي إلى تحقيق سلام شامل قبل إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط خطأ فادح يغذي المخاوف بشأن فعالية معاهدة عدم الانتشار. وعليه، تطلب الدول العربية إلى الدول الأطراف الالتزام بجميع أحكام المعاهدة، دون تمييز ودون سياسة المعايير المزدوجة التي تخدم مصالح إسرائيل.

٣- وقال إن بلدان المجموعة بادرت، منفردةً أو مجتمعةً، خلال العقود الماضية إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في المنطقة دون جدوى بسبب تعنت إسرائيل وبعض القوى التي تساندها وتوفر لها غطاءً سياسياً داخل المحافل الدولية. واستشهد ممثل الجمهورية العربية السورية في هذا المضمار بالعقبات التي وُضعت مؤخرا للحيلولة دون اعتماد المؤتمر العام الحادي والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً بشأن قدرات إسرائيل النووية. وتذكِّر الدول العربية القوى النووية الخمس، خاصة الدول الثلاث الوديعة للمعاهدة، بضرورة الالتزام بأحكام قرار عام ١٩٩٥، وتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الإطار خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٤- ومضى يقول إن المجتمعين في القمة العربية العشرين لجامعة الدول العربية في دمشق أكدوا أولوية إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ ومع ذلك، لا يعني هذا التأكيد أن الدول العربية لا تعير اهتماما لقضايا الساعة الأخرى. فقد أوضحت المجموعة موقفها من ركائز المعاهدة الثلاث التي يتسم توازنها بأهمية بالغة كي تكون فعالة ووجيهة وقادرة على الاستمرار.

٥- وبالنسبة لمسألة نزع الأسلحة النووية، قال إن المجموعة تدعو أولا المجتمع الدولي، والقوى النووية الخمس خاصة، إلى تأكيد التزاماتها بموجب المعاهدة واتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيق "الخطوات العملية الثلاث عشرة" المعتمدة في عام ٢٠٠٠، وهي المعايير الحقيقية التي تسمح بقياس ما تحقق من تقدم. ويساور الدول العربية القلق بشأن المبادئ العسكرية الجديدة لبعض الدول التي تعطي الترسانات والرؤوس النووية دورا معينا، وترى من ثم أن من الضروري التوصل إلى صيغة ملزمة قانونا للضمانات الأمنية السلبية المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها.

٦- وعن قضية عدم الانتشار، ذكر أن الدول العربية تساند تعزيز نظام الضمانات العام الذي لا يسمح باستخدام المواد أو التكنولوجيا النووية في الأغراض العسكرية، وترى أن أي بروتوكول إضافي يراد به تحسين التحقق يجب أن يكون صكا تكميليا يُبرم طوعا. ففرض التزامات إضافية على الدول غير الحائزة أسلحة نووية دون تحقيق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي لا يتوافق ومبدأ التوازن.

٧- وأخيرا فيما يرتبط بالاستخدام السلمي، قال إن بلدان المجموعة تؤكد حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا الجديدة للأغراض السلمية، وهذا ما يفسر تحفظات البعض على محاولات إعادة تأويل نص المعاهدة، والعمل من ثم على تقييد استخدام هذه التكنولوجيا. ويساور الدول العربية القلق بشأن تزايد القيود على تصدير بعض المواد أو النظم الموجهة للأغراض السلمية، وتأمل أن تؤخذ الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية في عين الاعتبار ضمن إطار الآلية الدولية المنشودة. ولا ينبغي أن يحتكر أي بلد استخدام بعض أنواع التكنولوجيا دون غيره، كما ينبغي التحرر من أية تبعية نووية. ولا ينبغي أيضاً أن تؤدي القرارات التي يتخذها بعض البلدان في مجال استيراد الوقود النووي إلى النيل من حق البلدان الأخرى في تطوير إمكانياتها في الأغراض السلمية تسخيرا لإنتاج الطاقة النووية. وختم الممثل السوري قوله بالتأكيد من جديد إن بلدان المجموعة مستعدة للتعاون دون أي تحفظ بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

٨- **السيد شكري** (مصر) أشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار النووي حجر أساس في الجهود الدولية الرامية إلى نزع الأسلحة النووية، وإطار أكيد وفعال يسمح لجميع الدول الأطراف بالاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن تدور الأهداف الأساسية للدورة الاستعراضية حول تنفيذ المحاور الأساسية والمتكاملة الثلاثة للمعاهدة، والسعي قبل أي شيء إلى تحقيق عالمية هذا الصك. وتضطلع اللجنة التحضيرية بدور تعزيز هذه الركائز بالعمل على تطبيق جميع أحكام المعاهدة فوراً، وعدم إعادة تأويلها أو صياغتها أو تعديل بعض موادها.

٩- ورحب ممثل مصر بتخفيض الدول الحائزة أسلحة نووية حجم ترساناتها النووية، لكنه شدد على أن أغلب الدول الأعضاء غير راضية عن هذا التخفيض، وأن القوى النووية

لا تزال تعطي أهمية بالغة للردع النووي في سياساتها الأمنية الاستراتيجية، الأمر الذي يضعف الثقة في الالتزامات إضعافاً شديداً، ويهز التوازن الهش الذي تستند إليه المعاهدة، ويزيد من حدة المخاطر التي ينطوي عليها توظيف الأسلحة النووية سعياً إلى تحقيق الأمن. وعليه، فثمة ضرورة ملحة للغاية تستدعي التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن ترتيبات دولية ملزمة قانونا بغرض حماية الدول غير الحائزة أسلحة نووية من استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

١٠- وأضاف قائلاً إنه لما كان التحدي الأهم يكمن في تحقيق عالمية المعاهدة، وهو شرط مسبق لازم لا بد منه لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، فإن مصر تدعو جميع الدول الأطراف، والدول الخمس الحائزة أسلحة نووية خاصة، إلى مضاعفة جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف، استنادا إلى مجموعة من التدابير المعينة والعملية والفعالة في هذا الصدد. وينبغي للأطراف المعنية أيضاً صياغة عدة اقتراحات والإحجام عن إصدار تصريحات جوفاء تأييداً لمبادئ المعاهدة وأهدافها.

١١- وأوضح أن الوفد المصري يؤكد أن تحقيق عالمية المعاهدة مرحلة ضرورية أولى على طريق تطبيقها تطبيقا شاملا وتعزيز كامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنه يرفض في المقابل أية محاولة لفرض التزامات جديدة على الدول غير الحائزة أسلحة نووية، ما لم تقابلها خطوات مثيلة وعلى نفس النطاق تتخذها الدول التي ليست بعد أطرافا وليست ملزمة باتفاقات الضمانات الشاملة. ويشدد الوفد في هذا الصدد على أن التعاون النووي بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف، الأمر الذي يتناقض تناقضا صارخا مع روح المادة الأولى من المعاهدة، من شأنه أن يدفع الأطراف غير الحائزة أسلحة نووية أن تشك في جدوى التزامها بهذا الصك، ويدعو جميع الدول الأطراف إلى تعاون بناء داخل الهيئات القانونية والدولية المعنية بالموضوع والمناسبة التي تسعى إلى الحد من الانتشار، لا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢- وبالرجوع إلى الوضع في الشرق الأوسط حيث تتطلب التوترات بذل جميع بلدان المنطقة جهودا مشتركة للتخلص من الأسلحة النووية، ندد ممثل مصر برفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية ومن ثم جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو رفض أوجد وضعا غير مقبول وغير مبرر. ومن شأن مصداقية المعاهدة في عين دول المنطقة الأطراف فيها أن تتأثر تأثراً بالغاً إذا ظلت دولة واحدة معفاة من تطبيق أحكام المعاهدة. وشدد ممثل مصر على الصلة الوثيقة بين تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط وتحقيق عالمية المعاهدة، وما يترتب عليهما من حفاظ على السلم والأمن الدوليين، وناشد جميع الدول الأطراف بذل قصارى جهودها لتحقيق الهدف المنشود والنظر ملياً في الاقتراحات العملية الواردة في ورقة العمل التي تعتزم مصر تقديمها والتي تتناول السبل الكفيلة بتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط.

١٣- وختم ممثل مصر كلمته بأن أكد مرة أخرى أهمية التزام المجتمع الدولي بالبعد المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وأشار إلى أن بلده مقتنع بأنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تحقيق تقدم هام على طريق عالمية المعاهدة، والمساهمة من ثم في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والاستقرار.

١٤- **السيد أوزومجو** (تركيا) شدد على الطابع الاستثنائي للمعاهدة وركائزها الثلاث التي ينبغي تداولها تداولا متوازنا. وعليه، ترى تركيا أن نظام الحد من الانتشار النووي، ولو أنه ناقص وغير عالمي بعد، أظهر فائدته حتى الآن للحد من الانتشار أو إبطاء وتيرته، بل التوصل إلى عكس اتجاهه في بعض الحالات، دون منعه نهائيا. وعلى العموم، فإن المعاهدة والصكوك الرئيسة الأخرى في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية مثلا) صكوك لا غنى عنها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبما أن للأمن، في عالم اليوم، طابعا لا يتجزأ، فإنه ينبغي بناء توافق بشأن التدابير الكفيلة بالتصدي للتهديدات والمشاكل المشتركة والاستفادة من المحافل المتعددة الأطراف أفضل استفادة ممكنة، ومن جملتها عملية استعراض المعاهدة.

١٥- ثم أشار ممثل تركيا إشارة عابرة إلى السياسة الأمنية العامة لتركيا، فأوضح أن بلده يعارض أي إنتاج لأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها، ويؤيد تأييدا ملموسا مكافحة انتشار هذه الأسلحة، ويساوره القلق بسبب الاتساع التدريجي لمدى وسائل الإيصال وتزايد دقتها. وأضاف أنه لا ينبغي الاستهانة بالمخاطر التي تنطوي عليها حيازة الإرهابيين هذه الأسلحة؛ وعليه، فإن تركيا تضع على رأس اهتماماتها التطبيق الفعلي لجميع الوسائل القانونية القائمة، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤). وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية المرتبطة بعدم الانتشار وأنظمة مراقبة الصادرات، وتأمل أن تصبح هذه الصكوك عالمية، وأن تُطبق وتُعزز فعليا. ومعاهدة عدم الانتشار النووي ليست استثناء في هذا الصدد، و"الخطوات العملية الثلاث عشرة" المعتمدة في عام ٢٠٠٠ نقطة انطلاق من أجل التصدي لسباق التسلح النووي. وليس ثمة، فيما يبدو، ما يتعارض واعتماد جميع الأطراف في المعاهدة هذه الخطوات للتغلب على هذه الصعوبات.

١٦- وبالنسبة للقضايا التكميلية للحد من الانتشار ونزع السلاح، أشار ممثل تركيا إلى أن بلده لن يدَّخر جهدا في سبيل تعزيز عالمية المعاهدة والمطالبة بتخفيض أكبر للأسلحة النووية وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضع تركيا على رأس اهتماماتها بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب فرصة، كما تشهد على ذلك استضافتها حلقة عمل أقاليمية بشأن هذا الصك في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وافتتاح مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في إطار مؤتمر نزع السلاح. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، ترى تركيا أن الوثيقة CD/1840 أفضل حل توفيقي ممكن في هذا المضمار.

١٧- ولما كان سير عمليات مراقبة الصادرات سيراً سليماً، وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بمقتضى اتفاقات مبرمة طوعا، وتوسيع نطاقها ليشمل مناطق أخرى من العالم، قضايا لا تقل أهمية بالنسبة للنظام الذي أوجدته معاهدة عدم الانتشار، فإن تركيا تساند إبرام معاهدة يمكن التحقق منها فعلا تُنشأ بموجبها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

١٨- وقال إن تركيا تعترف، علاوة على ذلك، بأهمية استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وبالدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الإطار. وشدد أيضاً على التوازن الهش الموجود بين الحقوق والواجبات التي نصت عليها معاهدة عدم الانتشار. كما تدرك تركيا أن ازدياد القوة النووية ازديادا كبيرا دون أية مخاطر لن يتأتى ما لم يتصدَ المجتمع الدولي لعدد من التحديات (التقدم في مجال التكنولوجيات المبتكرة والمرنة ومعالجة النفايات والانتشار والسلامة والأمن).

١٩- ولما كانت تركيا مقتنعة بأن تحقيق تقدم لا رجعة فيه على جبهة نزع السلاح يعزز الركيزتين الأخريين في المعاهدة وبأن الشفافية تنهض بالثقة المتبادلة، فإنها عاقدة العزم على المساهمة في تحقيق نتائج ملموسة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢٠- **السيد دوبيل** (فرنسا) أشار إلى أن الوفد الفرنسي يشاطر سلوفينيا البيان الذي أدلت به باسم الاتحاد الأوروبي مشاطرة كاملة، وأن بلده يأمل أن تمكن أعمال اللجنة التحضيرية من متابعة عملية استعراض المعاهدة استعراضا بناء وفعالا وتعزز تأييد مجموع الدول الأطراف النظام العالمي لعدم الانتشار في وقت تتهدد المخاطرُ الالتزامَ بالأحكام الواردة فيه. وإذا لم يكن من مهام المشاركين في الدورة الثانية للجنة التحضيرية السعي منذ الآن إلى الاتفاق على مختلف المسائل تمهيداً للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، حيث إن التوصيات ذات الصلة يتعين تقديمها خلال الدورة الثالثة، فإنه يجب على هؤلاء إجراء حوار صريح وشامل من أجل الاستعداد لهذه الاجتماعات والفصل في القضايا الإجرائية العالقة. وأشار ممثل فرنسا إلى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - أي الحد من خطر انتشار الأسلحة، ووضع آليات تفسح المجال أمام التطبيقات السلمية للطاقة النووية وتحول في الوقت ذاته دون استخدام المواد والتكنولوجيات المعدة للأغراض السلمية في تحقيق أهداف غير سلمية، وتعزيز نزع الأسلحة النووية ضمن إطار عملية نزع للسلاح عامة وكاملة - فأكد التزام فرنسا بالمعاهدة وذكَّر بأن تنفيذها يقتضي وفاء جميع الدول الأطراف بالتزاماتها، وإثبات حسن نيتها.

٢١- وأردف قائلاً إن فرنسا تأمل أن تثبت أعمال اللجنة قدرة عملية الاستعراض على التصدي للتحديات الراهنة وإيجاد حلول لها برصد القضايا التوافقية التي يمكن تحقيق تقدم بشأنها. فالأزمات الخطيرة المتعلقة بالانتشار التي شهدتها دورة استعراض المعاهدة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، واكتشاف شبكة سرية لتوريد المعدات والتكنولوجيا النووية، مشاكل إضافية استعصى حلها حتى الآن. وجاءت تهديدات أخرى لتضاف إلى ذلك، إذ ما فتئ

حجم بعض الترسانات النووية يتزايد، والانتشار البيولوجي والكيميائي يتواصل، إضافة إلى انتشار القذائف التسيارية والانسيابية. وذكّر السيد دوبيل في هذا الصدد بأن السيد ساركوزي، الرئيس الفرنسي، أعلن في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ أن المجتمع الدولي ملزم بعدم التسامح مع من ينتهك القواعد الدولية عند التصدي لمشكلة الانتشار، لكنه يحق لجميع من يلتزم بهذه القواعد أن يحصل – على قدم المساواة – على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وينبغي للجنة التحضيرية التصدي للتحديات الراهنة، أي تعزيز نظام عدم الانتشار في سياق الأزمات الخطيرة التي يفرزها الانتشاران الإيراني والكوري الشمالي، والاستجابة للطلب المتزايد على الاستخدام المدني للطاقة النووية في إطار تزايد الشواغل بشأن سلامة إمدادات الطاقة. وينبغي طَرق مسألة نزع السلاح طَرقا عمليا يراعي ما تحقق من تخفيضات كبيرة في أغلب الترسانات النووية منذ انتهاء الحرب الباردة.

٢٢- وفيما يتعلق بالرهانات، أشار ممثل فرنسا إلى أن رد فعل المجتمع الدولي على أزمتي الانتشار كان رداً صارماً تجلى في اعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية ومجلس الأمن عدة قرارات. ومن شأن انتهاك هاتين الدولتين لالتزاماتهما أن يعرقل تطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على حساب الدول التي تفي بالتزاماتها في وقت تتزايد فيه احتياجات العالم من الطاقة، ويمكن فيه للطاقة النووية أن تساهم في تلبية هذه الاحتياجات. وعليه، ينبغي العمل على ضمان تطوير مسؤول لاستخدام الذرة في الأغراض السلمية يوفق بين تأمين الطاقة وضمانات عدم الانتشار. وأكد أن الرد الوحيد والجدير بالثقة للمجتمع الدولي على هذه القضية يمر عبر تعزيز نظام عدم الانتشار، إذ يسمح بتوفير الضمانات الضرورية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبتطوير التعاون الدولي في هذا الشأن. وأضاف أنه ينبغي الرد كما يجب على تلك الانتهاكات الخطيرة للالتزامات الناشئة عن المعاهدة والتي ارتكبتها دول تحاشت قاعدة عدم الانتشار الواردة في المعاهدة. ومن غير المقبول أن تنتهك بعض الدول التزاماتها وتطالب في الوقت ذاته بحقوقها، وتقوض أسس المعاهدة نفسها. ولا يمكن ربط الالتزام المؤسس للمعاهدة، أي منع الانتشار، بتحقيق تقدم في الأهداف الأخرى الواردة في المعاهدة.

٢٣- وذكر ممثل فرنسا أيضاً أن مجلس الأمن اضطلع بدوره في التصدي لهذه الانتهاكات. ففيما يخص إيران، اعتمد المجلس أربعة قرارات في أقل من سنتين، ورد بحزم على انتهاكات هذا البلد المتكررة لاتفاق الضمانات. وتتحدى إيران المجتمع الدولي بمواصلتها أنشطة تخصيب ليست لأغراض مدنية جديرة بالثقة. وإنه لمن دواعي القلق البالغ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تستطع حتى الآن، بعد خمس سنوات من التفتيش، تأكيد الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ويُذْكي هذا القلق تطوير قذائف تسيارية يتزايد مداها باستمرار. وفرنسا التي تأمل في التوصل إلى حل هذه القضايا عبر القنوات الدبلوماسية تنتظر إذعان إيران لقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وتدعوها إلى إيجاد ظروف مواتية لاستئناف الحوار والمفاوضات المتعلقة بأنشطة التخصيب وإعادة المعالجة.

٢٤- أما كوريا الشمالية، فبعد أن أعلنت نيتها الانسحاب من المعاهدة، رجعت وطالبت بحقها في إنشاء برنامج عسكري. وقد اعتمد مجلس الأمن قرارين في هذا الصدد. وتأمل فرنسا أن يُتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يسمح بتفكيك برامج كوريا الشمالية تفكيكا كاملا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ثم إن قضية التحويلات التي تساهم في الانتشار من هذا البلد إلى عدة دول مصدر قلق ينبغي التصدي له بحزم. ومما يثير القلق أيضاً في هذا المضمار، تثير الأنباء التي تحدثت مؤخرا عن مساعدة كوريا الشمالية البرنامج النووي السوري قلقا أيضا. وتدعو فرنسا سوريا إلى تسليط كل الضوء على أنشطتها النووية الماضية والراهنة، وتشجع الوكالة الدولية على إجراء تحقيق شامل في هذا الموضوع.

٢٥- وتظهر هذه الأزمات في رأي ممثل فرنسا أن من الضروري تعزيز نظام عدم الانتشار الذي يتأسس على معاهدة عدم الانتشار حتى لا تعتقد البلدان أن من الأفضل لها أن يمر أمنها عبر تطوير قدراتها النووية عوض الالتزام بالقواعد الدولية لعدم الانتشار. وتحقيقا لهذا الغرض لا بد من أمرين: التطبيق العالمي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاعتماد العالمي للبروتوكولات الإضافية للمعاهدة. وينبغي أيضاً تعزيز المراقبة الصارمة للصادرات والتصدي لخطر الإرهاب المرتبط بتوافر المعدات النووية وتداولها، وبخاصة من خلال الشبكات السرية.

٢٦- وأشار الوفد الفرنسي إضافة إلى ذلك إلى أن استمرار مناقشات العام الماضي بشأن مسألة الانسحاب من المعاهدة أمر أساس وأن من غير المقبول فعلا أن تعمد دولة استفادت من أحكام المادة الرابعة وحصلت بفضل أحكام التعاون الواردة في هذه المادة على مواد ومنشآت وتكنولوجيا نووية إلى الانسحاب من المعاهدة، وتوظف ما حصلت عليه في الأغراض العسكرية. ولا يتعلق الأمر بتغيير شروط الانسحاب بموجب المادة العاشرة وإنما النظر في العواقب التي سيخلفها هذا الانسحاب والتذكير بعدد من المبادئ أو تأكيدها من أجل حشد رد المجتمع الدولي في هذه الحالة.

٢٧- وأضاف ممثل فرنسا أن الرهان الرئيسي الآخر في بداية القرن الحادي والعشرين هو تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة ضمن منطق التنمية المستدامة موضحاً أن بلده يولي أهمية خاصة لتطوير التطبيقات المدنية للذرة في إطار المادة الرابعة من المعاهدة وأنه ينوي العمل من أجل تفعيل كامل لأحكام هذه المادة. وكما صرح رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فإن فرنسا مستعدة لمساعدة أي بلد يسعى إلى الحصول على التكنولوجيا النووية المدنية. ولا يوجد أي تناقض بين هذا الالتزام والعزم على تعزيز نظام عدم الانتشار. وذكّر ممثل فرنسا بالشروط التي يخضع لها حق أطراف المعاهدة غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مؤكداً أنه لا ينبغي توظيف هذا الحق في تحقيق أهداف معاكسة. وفي هذا الصدد، يتعين التوصل على وجه السرعة إلى حل للأزمتين الإيرانية والكورية الشمالية كي يستعيد المجتمع الدولي ثقته. وتتعاون فرنسا مع عدد

متزايد من البلدان والمؤسسات وتولي احتياجات البلدان النامية اهتماما خاصا. وعليه، أبرمت فرنسا منذ صيف العام الماضي عددا من اتفاقات التعاون الثنائي الهامة في المجال النووي، وبخاصة مع بلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وينبغي للدول الأطراف العمل معاً قصد التوفيق بين احتياجاتها من الطاقة والقيود المرتبطة بالبيئة وعدم الانتشار. وينبغي – تحقيقا لهذا الغرض – أيضاً تعزيز تنمية مسؤولة تلتزم الاستخدام السلمي للطاقة النووية في إطار متعدد الأطراف وبطريقة لا تسمح بتوظيف التكنولوجيا والمعدات الحساسة في أغراض غير سلمية. وهذا يعني ضرورة النهوض بفهم مشترك لظروف ممارسة الحق في استخدام الذرة في الأغراض السلمية. وينبغي للدول الأطراف أيضاً تصور حلول عملية تتوخى درء المخاطر المرتبطة بنشر التكنولوجيا الحساسة، ووضع آليات متعددة الأطراف وعملية، ضمن هذا المنظور، ضمانا لإمدادات الوقود النووي واستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة، ووضع نظم فعالة لمراقبة الصادرات، وتطوير تكنولوجيا مبتكرة تجعل الانتشار أكثر صعوبة. وينبغي أخيراً تشجيع البلدان التي تطور الطاقة النووية للأغراض السلمية على وضع البنيات التحتية الضرورية في مجال الأمن والسلامة. وفي هذا الإطار، تعمل فرنسا حاليا على إنشاء وكالة متخصصة تسهل التعاون في هذا المجال.

٢٨- وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ونزع السلاح الكامل والشامل، قال ممثل فرنسا إن بلده يعتزم الوفاء بالتزاماته كاملة بموجب المادة ٦ من المعاهدة، ويؤكد تمسكه ببرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وأضاف أن لفرنسا سجلا حافلا في مجال نزع السلاح النووي، وأنها كانت، إلى جانب المملكة المتحدة، أول بلد حائز أسلحة نووية يُصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتظل فرنسا البلد الوحيد الذي فكك بكل شفافية موقعه للتجارب النووية، وعمد إلى تفكيك قذائفه النووية أرض – أرض. وأشار السيد دوبيل إلى أن فرنسا لم تشارك قط في سباق التسلح وأنها تطبق مبدأ الاكتفاء الصارم وأن الرئيس الفرنسي أعلن تخفيضات جديدة للترسانة الفرنسية تشمل ثلث أسلحتها النووية وقذائفها وطائراتها التي تدخل ضمن عناصر قواتها النووية المحمولة جواً. وحينذاك فإن فرنسا التي لا تملك أسلحة أخرى غير مخزوناتها التشغيلية لن يتعدى عدد رؤوسها النووية ٣٠٠ رأس. وقد دعا الرئيس الفرنسي خبراء دوليين إلى معاينة عملية تفكيك المنشآت الفرنسية لإنتاج المواد الانشطارية العسكرية، وذكّر بأن السلاح النووي الفرنسي لا يستهدف أحداً.

٢٩- وأضاف ممثل فرنسا أن الرئيس الفرنسي قدَّم في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٨ خطة عمل تتكون من ثماني نقاط دعا القوى النووية إلى الالتزام بها قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتتصل هذه النقاط على الخصوص بما يلي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتفكيك مواقع التجارب النووية؛ والشروع فورا، ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح، بمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية؛ والوقف الاختياري الفوري لإنتاج هذه المواد الانشطارية؛ والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة

تحظر القذائف أرض – أرض القصيرة والمتوسطة المدى؛ وانضمام جميع الدول إلى مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية. ويؤمل أن تساند جميع القوى النووية وجميع الدول الأخرى فرنسا لتعزيز خطة العمل هذه وتحقيق أهدافها، وهو ما من شأنه أن يتيح إحراز تقدم على درب نزع السلاح النووي ونزع السلاح الكامل والشامل، دون أن يعفي الدول الأطراف من تعزيز نظام عدم الانتشار. وتُظهر التجربة أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي لا يواكبه انخفاض في ظاهرة الانتشار.

٣٠- وقال ممثل فرنسا إن بلده يود التذكير بأهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وحبذا لو عمدت الدول الأطراف دون تأخير إلى فتح باب الحوار مع الهند وإسرائيل وباكستان وتقريبها قدر المستطاع من القواعد الدولية المرتبطة بعدم الانتشار ومراقبة الصادرات. وقد تحقق تقدم في هذا الاتجاه يبعث على الارتياح، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود. وأضاف قائلاً إن فرنسا تعيد تأكيد التزامها بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط، وتذكِّر على غرار ما فعله مجلس الأمن بأن حل القضية الإيرانية من شأنه أن يساهم في جهود عدم الانتشار على الصعيد العالمي، وتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

٣١- ولكي تكون الحقبة النووية الجديدة حقبة الأمن الجماعي والازدهار المشترك، من الضروري أن يسهر أعضاء المجتمع الدولي جميعا على تطوير مسؤول لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن يعززوا مراقبة دورة الوقود منعا لأي خطر من أخطار الانتشار، وتحقيق المزيد من التقدم على طريق نزع السلاح، والسلاح النووي خاصة.

٣٢- **السيد الجزائري** (الجزائر) أشار إلى أن الوفد الجزائري يساند بالكامل الإعلان الذي أصدرته إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وإعلان سوريا باسم مجموعة الدول العربية. وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار تواجه صعوبات شديدة ترتبط أساسا بخطر الانتشار العمودي والأفقي، وبتطبيق أحكام المعاهدة تطبيقا انتقائيا، وعدم توافر حسن النية والرغبة الصادقة في تفعيل التزامات نزع الأسلحة النووية، ناهيك عن خطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. وأشار ممثل الجزائر إلى أن بلده يدعم جميع الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرامية إلى منع أي محاولة انتشار نووي، والتأكد من احترام الالتزامات المرتبطة بذلك. وأضاف أن الجزائر تفي بالتزاماتها كاملة في مجال عدم الانتشار، وأنها ترى أن عدم الانتشار لا يكفي للتصدي لخطر الأسلحة النووية، وأن مصداقية معاهدة عدم الانتشار وحجيتها تتوقفان على عالميتها؛ ولهذا السبب، يدعو الوفد الجزائري الدول الأطراف، والدول الحائزة للأسلحة النووية خاصة، إلى الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بعدم الانتشار دون تمييز أو انتقائية.

٣٣- وأعرب السيد الجزائري عن أسفه للتأخر، إن لم يكن التراجع، في تطبيق أحكام المادة السادسة من المعاهدة المرتبطة بنزع الأسلحة النووية. وظلت الالتزامات المتخذة إبان المؤتمرَين الاستعراضيين في ١٩٩٥ و٢٠٠٠ حبرا على ورق أو وضعت موضع شك. وبرغم تحقيق تقدم هام في مجال تخفيض ترسانات الأسلحة النووية، فإن هذا التخفيض لا يحل محل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لبس فيه بالتوصل إلى إزالة هذه الأسلحة بالكامل. ومع ذلك تعتمد هذه الدول، بموازاة التصريحات بخفض هذه الأسلحة، سياسات تتجه صوب إعادة الاعتبار لهذه الأسلحة وتحديثها. والأمر الذي يدعو إلى المزيد من القلق التحول الجذري في المذاهب النووية إذ استعيض عن الردع التقليدي بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية حتى ضد دول غير حائزة لها. ويظهر من ثم توجه خطير نحو تكريس وضع الدولة النووية باعتباره حقا راسخا تحتكره قلة قليلة من الدول، ولو أن هذا الوضع لم يُعترف به سابقا سوى بصفته وضعا انتقاليا، وعلى أساس اعتبارات جيوستراتيجية ترتبط بتوازن القوة الذي شهدته الحرب الباردة.

٣٤- وقال ممثل الجزائر إن بلده يؤكد مرة أخرى صحة القرارات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والتوصيات المعتمدة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والخطوات العملية الثلاث عشرة الموضوعة في إطار تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يدخل ضمن أولويات بلده تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٣٥- وأشار إلى أن الجزائر ترحب باعتماد معاهدات تُنشأ بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتأمل أن يتسع نطاق الاتفاقات القائمة ليضم جميع مناطق العالم، والشرق الأوسط خاصة. وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر عن أسفها لأن هذه المنطقة لم تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبهذا فإن إسرائيل تستخف بتوصية ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ومختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ثم إن سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها بعض البلدان لا تساهم بأي حال من الأحوال في التوصل إلى الهدف المذكور آنفا، أو تعزيز نظام عدم الانتشار. وإذا كانت بلدان أخرى في المنطقة تتعرض لضغوط وتهديدات تستند إلى مزاعم انتهاك نظام عدم الانتشار، فإن إسرائيل تظل مرتاحة البال وتستفيد من عدم انضمامها إلى المعاهدة. ويدعو الوفد الجزائري المجتمع الدولي، والدول الوديعة للمعاهدة خاصة، إلى بذل قصارى جهودها والتدخل لدى إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الحائز أسلحة نووية، لتفعيل قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٣٦- وأكد ممثل الجزائر أن الضمانات الأمنية السلبية التي تحمي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه ضدها تنطوي على أهمية قصوى بالنسبة لبلده. فهذه الضمانات تساهم دون شك في توطيد نظام عدم الانتشار وتسهل عملية نزع السلاح النووي. ولما كان النظام القائم بموجب القرار ٩٨٤(١٩٩٥) لمجلس الأمن والمعاهدات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية نظاما ذا طابع محدود، فإن من الأنسب تقنينه بصك دولي ملزم قانونا. وتؤكد الجزائر من جديد التزامها بحق الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا يمكن للجهود المبذولة والإجراءات الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار أن تكون ذريعة لإعاقة ممارسة هذا الحق أو تقويضه. والجزائر تدرك تماما المخاوف التي قد يثيرها الحصول على التكنولوجيا النووية عند البعض، ولهذا فإنها تكرر مساندتها الخطوات التي اتخذتها الوكالة الدولية من أجل إقرار الشفافية الضرورية بشأن طبيعة البرامج النووية للدول الأطراف. وتأمل الجزائر أخيرا أن تضع حدا للفشل المتكرر الذي يلازم عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

٣٧- **السيد بيابارو-إيبورو** (جمهورية الكونغو) قال إن عدم إحراز تقدم في عملية نزع الأسلحة النووية ومخاطر انتشارها يظلان عاملين محتملين لاندلاع حرب نووية. وشدد على أنه حان الوقت لوضع حد لسباق التسلح والالتزام أولا بمكافحة الجوع والفقر في العالم والتصدي لتغير المناخ وتخصيص الموارد الضرورية تحقيقا لتلك الأهداف.

٣٨- وأردف قائلاً إن الوفد الكونغولي يؤيد الإعلان الذي أصدرته إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، ويؤكد من جديد التزامه التام بأحكام معاهدة عدم الانتشار وتعزيز نظامها، ويطلب إلى جميع الدول الأطراف انتهاج النهج نفسه. وأضاف ممثل الكونغو أنه ينبغي الشروع في مفاوضات في أقرب فرصة ممكنة بغية التوصل إلى اتفاقات ترمي إلى المضي في تخفيض مخزونات الأسلحة النووية تخفيضاً لا رجعة فيه، وذلك قصد إزالتها بالكامل. وتقع على عاتق الدول الحائزة أكبر الترسانات النووية مسؤولية كبيرة ينبغي أن تفي بها. ومن المفيد تطبيق الضمانات الأمنية السلبية التي تنص على عدم جواز استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها.

٣٩- وواصل ممثل الكونغو قائلاً إن وفد بلده يؤكد مجددا حق جميع الدول غير القابل للتصرف في إجراء بحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، دون تمييز، طبقا للقواعد الدولية المعترف بها. ومع ذلك، يعترف الوفد في هذا المضمار بأن نظام ضمانات الوكالة الدولية يظل عنصراً لا غنى عنه لمنع أي تحويل للعملية بغية تحقيق أهداف أخرى، والحصول على السلاح النووي خاصة. وعليه، ينبغي ترسيخ دور الوكالة الدولية باعتبارها هيئةً معنية بالتحقق من اتفاقات الضمانات المبرمة مع الدول وكفالة احترامها. ومن الضروري أيضاً توطيد التعاون بين الدول بغية منع انتشار الأسلحة النووية

ووسائل إيصالها والأجهزة النووية المتفجرة. إلا أن هذا التعاون لن يكون فعالا إذا ظلت بعض الدول خارج الآلية التي أسسها نظام عدم الانتشار. وينبغي أن يكون هذا التعاون في إطار الأمم المتحدة وأن يتسم بالشفافية وعدم التمييز. لذلك، ثمة حاجة ماسة إلى العمل قصد تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. وهذا التعاون ينبغي أن ينطوي أيضاً على ترسيخ النظام القائم على أساس قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) الذي ينص على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى أساس الصكوك القانونية الدولية القائمة، وذلك بغية منع حصول الجماعات أو الجهات غير الحكومية على أسلحة الدمار الشامل.

٤٠- ومن الضروري إعادة إطلاق الآلية التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح الذي وصلت أعماله للأسف إلى طريق مسدود منذ سنوات. ويؤيد وفد الكونغو جميع المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الحرب النووية عن طريق نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويساند إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ويشجع بشدة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط وحيثما يكون ذلك ضروريا.

٤١- **السيد دي ماسيدو سواريس** (البرازيل) قال إن البرازيل تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به السيد ماكاي، سفير نيوزيلندا، باسم ائتلاف البرنامج الجديد. وأشار إلى الإنجازات التي حققها المؤتمران الاستعراضيان لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ اللذان أفضيا إلى تعزيز عملية الاستعراض، ووضع مبادئ وأهداف جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعهّد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بالتخلص من هذه الأسلحة. وللأسف، كان مؤتمر عام ٢٠٠٥ أقل نجاحاً، وانصب التركيز في السنوات الأخيرة على عدم الانتشار وكادت أن تُهمل مسألة نزع السلاح النووي. والتقدم المتواضع الذي تحقق في مجال نزع السلاح النووي لم يكن نتيجة اتفاقات أُبرمت على أساس مفاوضات متعددة الأطراف وبصورة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق، ولكن كانت نتيجة لقرارات اتخذتها من جانب واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لها الحرية الكاملة في التراجع عن هذه القرارات. وبما أن البرازيل، قبل التصديق على معاهدة عدم الانتشار بوقت طويل، قررت التخلي عن الخيار النووي العسكري وعدم إرساء أمنها القومي على حيازة الأسلحة النووية، فإنها تعارض محاولات الدول الحائزة للأسلحة النووية الرامية إلى إعادة تفسير التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار نظراً، على ما يبدو، إلى الأحداث التي وقعت في السنوات الأولى من عقدنا هذا وسيادة جو من انعدام الأمن منذ ذلك الحين. وليس من المؤكد أن يكون تردد هذه الدول في مشاركتها مشاركة أكبر في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي أفضلَ موقفٍ ينبغي اتخاذه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب. وتشاطر البرازيل المجتمع الدولي شواغله المرتبطة بظهور مذاهب استراتيجية وعسكرية جديدة تتوخى إمكانية استخدام الأسلحة النووية على سبيل الوقاية حتى ضد دول غير حائزة لهذه الأسلحة، وهو ما من شأنه خفض عتبة اللجوء إلى القوة النووية.

٤٢- وأضاف قائلاً إن البرازيل تقر بأن إحدى الصعوبات التي ينبغي أن تتصدى لها معاهدة عدم الانتشار مرتبطة بسعي جهات فاعلة سواء أكانت دولاً أو جهات من غير الدول إلى حيازة الأسلحة النووية، بيد أنها تؤكد مجدداً موقفها القاضي بأنه لا سبيل إلى تطبيق استراتيجية فعالة وناجعة في مجال عدم الانتشار دون اتخاذ ما يرتبط بنزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية من تدابير تقوم على أساس مفاوضات متعددة الأطراف ويكون تطبيقها قابلاً للتحقق. وتأمل البرازيل أن تُجرى مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية وغير تمييزية ويكون تطبيقها قابلاً للتحقق على المستوى الدولي. وستكون هذه المعاهدة عنصراً مكملاً لا غنى عنه لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتقدماً حقيقياً نحو وقف انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح بصورة كاملة لا رجعة فيها. وتدعو البرازيل أيضاً الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك حتى تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ودون شروط.

٤٣- وأدرف قائلاً إن حثّ الدول التي لم تصدق بعدُ على معاهدة عدم الانتشار على فعل ذلك دون شرط وفي أقرب وقت ممكن بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، ودعوة الدول الأطراف في الوقت ذاته إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير تنتهك أحكام المعاهدة أو تتعارض وروحها هما من بين أهداف المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار التي تؤيدها البرازيل. وتدرك البرازيل تماماً أهمية عدم الانتشار باعتباره دعامة للمعاهدة، ومن ثم فهي تساند تعزيز نظام الضمانات. وفي أوائل تسعينات القرن الماضي، وقّعت البرازيل اتفاقاً رباعياً بشأن الضمانات مع الأرجنتين، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والهيئة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المنشآت النووية البرازيلية التي كانت تمتثل منذ أوائل السبعينات لنظام ضمانات خاضعةً لضمانات شاملة. وعلى النحو ذاته، فإن منشآت تخصيب اليورانيوم التي ستُنشأ في إطار مبادرة مشتركة أطلقها رئيسا الأرجنتين والبرازيل في شباط/فبراير ٢٠٠٨ ستخضع لزاماً لإشراف الهيئة البرازيلية - الأرجنتينية. وتعاونُ البرازيل مع الأرجنتين في المجال النووي هو دليل ملموس على عزم البلدين استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية فقط.

٤٤- وأوضح ممثل البرازيل أن بلده كان ممن أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان بموجب معاهدة تلاتيلولكو منذ ما يزيد على أربعين عاماً وصدقت عليها حتى الآن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكانت مثالاً حذت حذوه مبادرات مماثلة في أنحاء العالم. وتؤيد البرازيل تأييدا كبيراً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما فيها الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، تدعو البرازيل من جديد الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مراجعة شروط انضمامها إلى البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة تلاتيلولكو من أجل توفير ضمانات أمن سلبية كاملة وغير مشروطة لجميع بلدان المنطقة في انتظار نزع السلاح النووي.

٤٥- وأكد أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تمثل فرصة سانحة لاختبار إرادة الدول الأطراف وحسن نيتها فيما يخص احترام التزاماتها والاستجابة لتطلعات المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥.

٤٦- **السيد فورد** (الولايات المتحدة الأمريكية) قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي فُتح باب التوقيع عليها منذ أربعين عاما هي الصك الذي حظي بأكبر قدر من التصديق من بين صكوك عدم الانتشار والحد من الأسلحة. وتساهم المعاهدة مساهمة هامة في إرساء السلم والأمن الدوليين، وتشجع استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتسمح بإحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي. ومن المؤكد أن العالم اليوم أصبح أكثر أمناً مما كان عليه في أواخر ستينات القرن الماضي ويرجع ذلك أساساً إلى تمكّن الدول الأطراف من ضمان الامتثال لالتزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة وإدراكها حتى في ذروة الحرب الباردة أنه من مصلحتها المشتركة تجنب انتشار الأسلحة النووية على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن على المجتمع الدولي، بالرغم من التقدم المحرز في مجال نزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مواجهه تحديات مثل تلك التي تطرحها الطموحات النووية لإيران وكوريا الشمالية. ولذا، فلا بد من أن تتعاون الدول الأطراف تعاوناً أكثر فعالية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وترسي، في الوقت ذاته، تعاوناً في ميدان التكنولوجيات النووية.

٤٧- وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، قال إن تقدماً حقيقياً أحرز منذ انتهاء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. وقد أدركت الدول على نطاق واسع أن الاكتساب غير المراقب للقدرة على إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية تهدد تهديداً خطيراً نظام عدم الانتشار. وانتشار مثل هذه القدرات سيرغم نظام الضمانات على تسخير مزيد من الموارد للإنذار السريع في حالة تحويل هذه المواد وذلك بغية وضع سبل تصدٍ فعالة والتأكد من أن البلدان التي تمتلك التكنولوجيا اللازمة تعلن عن أية عملية إنتاج للمواد النووية.

٤٨- وأردف قائلاً إنه، ينبغي كذلك تكثيف التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية بهدف تلبية الاحتياجات الضخمة من الطاقة مع تقليل التأثيرات السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن وتعزيز أمن الطاقة. وبما أن عدد المحطات النووية في العالم في تزايد مستمر ولا بد من إمدادها بالوقود، فيمكن التساؤل عن احتمال وجود تناقضات بين مختلف مواد معاهدة عدم الانتشار وبين أهداف استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأهداف عدم الانتشار. وفي الواقع، ينبغي أن تكون الدول قادرة، على النحو الذي أكده الرئيسان بوش وبوتين في تموز/يوليه ٢٠٠٧، على تطوير استخدامات الطاقة النووية مع تعزيز نظام عدم الانتشار. وقد خطَت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات في هذا الاتجاه بفضل برامج مثل الشراكة العالمية للطاقة النووية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية والسير في الوقت ذاته في اتجاه عدم الانتشار، وتوفير شروط مغرية للتعاون تقنع الدول المشاركة بالعدول عن حيازة

تكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة. وإضافة إلى ذلك، قدم عدد كبير من أبرز مـــوردي الوقود الذي يتعاونون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتراحات لإنشاء نظام دولي للإمداد بالوقود يكون أكثر إحكاماً وأمناً ويسمح لعدد أكبر من الدول بالعدول عن تطوير قـــدرات التخصيب وإعادة المعالجة بنفسها. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مـــع جميـــع الـــدول والوكالة الدولية على إرساء مبدأ أمن الإمداد بالوقود.

٤٩- وأضاف قائلاً إن الجهود التي تبذلها إيران لتبرير أنشطتها النووية، التي تنتهك نظـــام الضمانات ومعاهدة عدم الانتشار، تواجه أثناء دورة الاستعراض هذه مقاومة أكثر شدة من الدورة السابقة. فالقضية لم تعد الآن قضية الحرمان المزعوم من "الحقوق الثابتة"، بل يبدو أن النقاش اتخذ طابعاً مشروعاً وبناءً أكثر من ذي قبل ليتناول الفوائد الملموسة والمصالح التقنيـــة التي تنطوي عليها برامج الإمداد بالوقود وأنشطة التعاون التي أُجريت وفقاً لروح الـــشراكة العالمية للطاقة النووية. وهذا يمكن أن يكون وسيلة لمعالجة التناقض الواضح بين المادتين الثانية والرابعة من المعاهدة.

٥٠- وذكر أن بعض الدول الأطراف المدعومة من إيران ودول أخرى أخذت تؤكد، على ما يبدو، في نهاية دورة استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ أن الدول الحائزة للأســـلحة النوويـــة تراجعت بطريقة ما عن التزامها المضي على درب نزع السلاح النووي منتهكة بذلك المـــادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا شك أن هذا الأمر لا ينطبق على الولايات المتحـــدة التي خفضت عدد أسلحتها النووية الاستراتيجية المنشورة للاستخدام من أكثر من ١٠ ٠٠٠ سلاح إلى أقل من ٣٠٠٠ سلاح. وامتثلت تماماً لالتزامها بخفض عدد الأســـلحة النوويـــة التعبوية بنسبة ٩٠ في المائة. وأسرعت من عملية تفكيك الرؤوس النووية وتعتزم تفكيك نحو ثلاثة أرباع الآلاف من الأسلحة النووية الموجودة نهاية الحرب الباردة، بحيث تصل ترسانتها النووية إلى أدنى مستوى لها منذ خمسينات القرن الماضي. وتواصل الولايات المتحدة خفـــض عدد وسائل الإيصال، والتخلص من فئات بأكملها من الأسلحة مثل القذائف المتوسطة المدى وقذائف المدفعية النووية، والتخلص من مئات الأطنان من المواد الانشطارية الـــتي خلفتـــها برامجها في مجال التسلح النووي، وهي ملتزمة بوقف التجارب النووية الجوفيـــة وتـــساهم في التخلص من مئات الأطنان من المواد الانشطارية من مخلفات الأســـلحة النوويـــة للاتحـــاد السوفياتي سابقاً، وتفي بوعدها الحدَّ بشكل كبير من قوتها النووية غير الاستراتيجية، وتـــبني منشأة جديدة لتحويل الكميات الكبيرة من بلوتونيوم أسلحتها النووية القديمـــة إلى وقـــود للمفاعلات النووية، وتمتنع عن إنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم مرة أخرى لـــصنع الأســـلحة النووية، وتبذل قصارى جهدها للتوصل إلى فرض حظر كامل على إنتاج المواد الانـــشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

٥١- وقال إن وفد الولايات المتحدة يأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصـــل إلى توافق في الآراء بشأن إنتاج المواد الانشطارية عمـــلاً بأحكـــام الوثيقـــة CD/1840 وأن تبـــدأ

المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وتصنيعها.

٥٢- والولايات المتحدة التي تقلص درجة اعتمادها على الأسلحة النووية، تنفذ مبدأ الردع الاستراتيجي عن طريق "ثلاثية جديدة" تقوم على تطوير القدرات غير النووية، ومنظومات الدفاع الإيجابية والسلبية، وطاقة إنتاجية تسمح لها بتكييف مستوى تسلحها وفقاً لتطور الاحتياجات وتقليص عدد رؤوسها النووية من الآن. وتدرك الدول الأطراف أن الولايات المتحدة لا تزال متشبثة بتحقيق أهداف نزع السلاح الواردة في ديباجة المعاهدة والمادة السادسة منها، وتؤدي دوراً ريادياً في النقاشات الدائرة على الصعيد الدولي لإيجاد سبيل إلى المضي قدماً في هذا المجال وتطهير العالم من الأسلحة النووية على نحو دائم لأن أي بلد لن يحقق مكسباً استراتيجياً كبيراً عبر "انتهاك" نظام نزع السلاح. وتبدي الآن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية الشفافية من تلقاء نفسها في المجال النووي ويبدو من الممكن تنظيم نقاشات واقعية وعملية بشأن إمكانية نزع السلاح النووي. ولذلك ينبغي اعتبار الجزء الأول من دورة الاستعراض لعام ٢٠١٠ نجاحاً بالنسبة لجميع أولئك الذين يؤيدون بجدية قضية نزع السلاح.

٥٣- ومضى يقول إن عدم الانتشار هو الهدف الأول لمعاهدة عدم الانتشار يليه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ونزع السلاح. وكانت النتائج المحرزة في هذا المجال متفاوتة. إذ أنه من غير المؤكد أن تكون جميع الدول الأطراف ملتزمة أيضاً التزاماً راسخاً بعدم الانتشار كما كانت في نهاية دورة الاستعراض لعام ٢٠٠٥. وقد يؤدي انتشار تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة بدون مراقبة إلى خطر تطوير برامج للتسلح النووي في بعض البلدان. واستعجال إيران إنتاج المواد الانشطارية لتفادي "أزمة الطاقة" أصبح الآن عن حق مصدر قلق للمجتمع الدولي. ونظراً إلى البرامج النووية التي وضعتها كوريا الشمالية وإيران، فإنه من المشجع أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعتمد مؤخراً قراراً ثالثاً يطالب إيران بتعليق ما تقوم به من أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة ويفرض عليها عقوبات إضافية.

٥٤- وفيما يخص كوريا الشمالية، أوضح أنه لا يزال يتعين بذل جهود من أجل تحقيق الرؤية الواردة في الإعلان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والتزمت بموجبه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية الحالية والعودة بسرعة إلى الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومن دواعي القلق أن كوريا الشمالية ساعدت دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، تخضع بصفتها هذه للالتزامات المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، على بناء مفاعل نووي سراً ولأغراض غير سلمية دون احترام الإجراءات الرامية إلى إعطاء ضمانات للمجتمع الدولي بشأن الأغراض السلمية لأنشطتها النووية. ومع ذلك، سمحت المحادثات السداسية بإحراز تقدم نحو نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتعهدت الولايات المتحدة بضمان عدم قيام هذا البلد بأي أنشطة نووية جديدة، ولهذا

الغرض ستسعى جاهدة في إطار المحادثات السداسية إلى إنشاء آلية تحقّق صارمة. وقد ثبت أن وجود تضامن دولي دائم يرمي إلى إنفاذ أحكام المعاهدة يمكن أن يدفع بالدول المؤيدة لانتشار الأسلحة النووية إلى تغيير سلوكها.

٥٥- واستطرد قائلاً إن وفد الولايات المتحدة اقترح خطة عمل وشجع الدول الأطراف على النظر فيها، ويرى أنها قد تؤدي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهم القضايا وإعداد وثيقة ختامية بناءة في عام ٢٠١٠. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن جميع الدول الأطراف ينبغي أن تكون قادرة على التوصل في عام ٢٠١٠ إلى اتفاق تؤكد فيه الأهمية الكبيرة التي يكتسيها التقيد الصارم بأحكام جميع مواد معاهدة عدم الانتشار وتعزيز التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتوسيع نطاقه وفقاً لمبادئ عدم الانتشار، واتخاذ تدابير لثني الدول عن الانسحاب من المعاهدة واتخاذ تدابير، إذا لزم الأمر، ضد الدول التي تنسحب من المعاهدة بعد انتهاك أحكامها (وهذا لا يعني إنكار الحق في الانسحاب من المعاهدة المنصوص عليه في مادتها العاشرة، ولكن يصعِّب الأمر أكثر على الدول التي انتهكت المعاهدة وتحاول استخدام آلية الانسحاب لتجنب الاضطرار إلى تبرير الانتهاكات التي ارتكبتها)، واتخاذ تدابير فورية وفعالة في حالة انتهاك أحكام المعاهدة، والسهر على تطبيق ضمانات نووية متينة ومستدامة، بما فيها تلك المنصوص عليها في البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٦- وتعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي التأكيد من جديد على المبادئ - ولا سيما تلك المنصوص عليها في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط - المرتبطة بأهمية تهيئة الظروف التي من شأنها تخليص المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل ومن وسائل إيصالها.

٥٧- وترى الولايات المتحدة أن على جميع الدول الأطراف - بما فيها بطبيعة الحال تلك الحائزة للأسلحة النووية - أن تكون قادرة على إعادة تأكيد التزامها بتحقيق أهداف نزع السلاح الواردة في ديباجة المعاهدة ومادتها السادسة. وهذه العناصر كلها يمكن أن تشكل أساساً لوثيقة ختامية رصينة وبناءة وواقعية في عام ٢٠١٠.

٥٨- **السيد تاروي** (اليابان) قال إن بلده، الوحيد الذي تعرض لقصف نووي، يدعو إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وأشار إلى أن معاهدة حظر الانتشار هي الركن الركين لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. ورغم كثرة الصعوبات القائمة، فإن اليابان تأمل أن تساند الدول الأطراف نظام معاهدة عدم الانتشار وأن تُجرى نقاشات بشأن المسائل الموضوعية أثناء الدورة الحالية للجنة التحضيرية. والقضايا الأكثر إلحاحاً اليوم تشمل من جهةٍ بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سريعاً وفرض وقف للتجارب النووية في غضون ذلك، وتشمل من جهة أخرى البدء الفوري في المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية وإنهاء هذه المفاوضات بسرعة وفرض وقفٍ لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في

أثناء ذلك. ورغم ما أُحرز من تقدم في مجال الحد من التسلح النووي، فمن المهم أن تفكك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترسانتها بشفافية وبصورة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وفي هذا الشأن، لفت السيد تاروي انتباه الدول الأطراف إلى ورقة العمل التي أعدتها اليابان بشأن نزع السلاح النووي.

٥٩- وأضاف قائلاً إن الخلافات النووية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية تشكل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار. ويستوجب الحفاظُ على السلم في شمال شرق آسيا وضمان أمن المجتمع الدولي بأسره تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية الحالية. وستواصل اليابان بذل قصارى جهودها للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للملف النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار المحادثات السداسية، وتطلب منها تقديم إعلان كامل وسليم بشأن جميع برامجها النووية على وجه السرعة واتخاذ تدابير صارمة بغية التخلي الكامل عن جميع الأسلحة والبرامج النووية القائمة على النحو المتفق عليه في البيان المشترك الذي اعتُمد في نهاية المحادثات السداسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتحثها أيضاً على الامتثال فوراً لمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٧١٨(٢٠٠٦). وتشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كشفت مؤخراً عن معلومة مقلقة تزعم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يسّرت أنشطة نووية للجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة اليابانية تأسف لعدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن، رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة. وبغية تسوية هذه القضايا بطريقة سلمية ودبلوماسية، تحث اليابان السلطات الإيرانية على تطبيق هذه القرارات، ولا سيما القرار ١٨٠٣(٢٠٠٨).

٦٠- وذكر أن إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو أكثر الوسائل واقعية وفعالية لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وتحث اليابان جميع الدول التي لم تبرم بعدُ بروتوكولاً إضافياً على القيام بذلك دون تأخير. وفي السنوات الأخيرة، دفعت زيادة الطلب على الطاقة ومكافحة ظاهرة الاحترار المناخي إلى إعادة النظر في دور الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية. وينبغي أن يترافق استخدام الطاقة النووية مع الالتزام باحترام فعلي للعناصر الثلاثة المتمثلة في الضمانات والأمن والسلامة في مجال عدم الانتشار. وإذا كان مسؤولية الامتثال لهذه العناصر الثلاثة ملقاة في المقام الأول على عاتق الدول المعنية، فإن التعاون الدولي له دور حاسم أيضاً. وتعتزم اليابان الاستمرار في دعم مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه المجالات الثلاثة. وإذا كانت معاهدة عدم الانتشار تقر بحق أي طرف في الانسحاب منها، فإن مثل هذه الخطوة تتعارض مع السلم والأمن الدوليين. وقد أعدت اليابان ورقة عمل بهذا الموضوع، وتأمل أن تُناقش مناقشة عميقة في إطار الدورة الحالية للجنة التحضيرية.

٦١- وأكد أنه إذا أريد المضي قدماً على درب نزع السلاح وعدم الانتشار، فلا بد من تثقيف المجتمع المدني وتوعيته في هذا المجال. ولا بد من معرفة أوسع بالقوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية ودور معاهدة عدم الانتشار. وقد أعدت اليابان ورقة عمل بهذا الموضوع، وتخطط، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لعقد اجتماع مواز بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني. وإلى جانب ورقات العمل الثلاث المذكورة آنفاً، تعتزم اليابان المشاركة بنشاط في عمل المجموعات من أجل إرساء أساس متين للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٦٢- **السيد تشيرفيني** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ذكر أن معاهدة عدم الانتشار تتضمن ثلاث دعائم متساوية الأهمية ألا وهي عدم الانتشار النووي، والتعاون النووي السلمي، ونزع السلاح النووي، وعلى النحو ذاته، ينطوي عمل الوكالة الدولية على ثلاثة عناصر هي: التحقّق في مجال عدم الانتشار، والسلامة والأمن النوويان، والتكنولوجيا النووية. وأعرب ممثل الوكالة عن أمله في إبراز الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة فيما يرتبط بتطبيق معاهدة عدم الانتشار منذ انتهاء الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

٦٣- وفيما يتعلق بالتحقق من الالتزامات في مجال عدم الانتشار النووي، قال السيد تشيرفيني، بعد التذكير باستنتاجات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، إن اتفاقاً للضمانات الشاملة دخل حيز النفاذ بالنسبة إلى دولة واحدة منذ ربيع عام ٢٠٠٧، وأن مثل هذه الاتفاقات لم تدخل حيز النفاذ بالنسبة إلى ٣٠ دولة طرفاً في المعاهدة منها ١٠ دول وقعت اتفاقاً، ووافق مجلس المحافظين على اتفاق بالنسبة لست دول أخرى، فيما لم تبدأ بعدُ ١٤ دولة مفاوضات مع الوكالة الدولية. وتحث الوكالة الدولية هذه الدول الأطراف الثلاثين على إبرام اتفاقات ضمانات وتنفيذها دون تأخير، وعدم ادخار أي جهد لتحقيق هذا الهدف قبل افتتاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونظرا لمحدودية أدوات التحقق، لا يمكن للوكالة الدولية أن تعطي ضمانات موثوقة إلاّ فيما يخص الدول التي دخل فيها كلٌّ من اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي حيز النفاذ. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٧، أبرمت ٧ دول بروتوكولاً إضافياً وأدخلت ٩ دول بروتوكولها الإضافي حيز النفاذ، وهذا يعني أن ما مجموعه ١٢٥ دولة أبرمت بروتوكولاً إضافياً ودخل بروتوكول إضافي حيز النفاذ في ٨٧ دولة منها ٤ دول حائزة للأسلحة النووية.

٦٤- وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية تسهر حاليا على تنفيذ الضمانات في ٩٥٠ منشأة في أكثر من ٧٠ بلداً بميزانية سنوية تبلغ حوالي ١١٠ ملايين يورو. ومن الواضح أنه إذا كان للوكالة أن تواصل تقديم ضمانات ذات مصداقية وتعزيز نظام ضماناتها، فينبغي إتاحة الموارد الضرورية لها لأداء مهمة التحقق المنوطة بها. وسيشمل تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٨٢ دولة ينفذُ فيها اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي، و٧٢ دولة طرفاً في اتفاق نافذ بشأن الضمانات الشاملة ولكن ليست طرفاً في بروتوكول إضافي، و٤ دول

من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي قدمت عرضاً طوعياً بإبرام اتفاق ضمانات، و٣ دول غير أطراف في المعاهدة أبرمت اتفاق ضمانات بشأن نقاط محددة. وفيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، واصلت الوكالة الدولية مهمة التحقق، بيد أنها لم تتمكن من أن تخلص إلى خلو هذا البلد من مواد وأنشطة نووية تستوجب الإعلان عنها. ولئن تمكنت الوكالة الدولية من توضيح عدد من النقاط المتعلقة بالأنشطة النووية السابقة لجمهورية إيران الإسلامية، فإنها تأمل أن تقدم السلطات الإيرانية التوضيحات اللازمة بشأن المسائل العالقة. وتجاهلت جمهورية إيران الإسلامية قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و لم تعلق ما تقوم به من أنشطة تخصيب اليورانيوم وواصلت خططها لإنتاج الماء الثقيل. وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الوكالة الدولية تواصل التحقق من بقاء المنشآت النووية في موقعي يونغبيون وتايشون مغلقة وفقاً للترتيبات الناجمة عن الطلب الذي قدمته الدول في إطار المحادثات السداسية.

٦٥- وفيما يتعلق بالسلامة والأمن النوويين، قال إنه لوحظ أن الصناعة النووية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٧ احتفظت بمستوى عال من السلامة والأمن. ويظل خطر الإرهاب النووي مصدراً رئيسياً للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي. ورغم وضع صكوك دولية مختلفة، ملزمة كانت أم غير ملزمة، فإنها نفاذها يستغرق وقتاً طويلاً. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتواصل الوكالة الدولية مساعدة الدول على ضمان الأمن النووي في المناسبات العامة الكبرى، إذ أقامت مشاريع مع حكومتي البرازيل والصين في إطار تنظيم ألعاب البلدان الأمريكية لعام ٢٠٠٧ والألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ على التوالي. وتشارك حاليا على أساس طوعي حوالي ١٠٠ دولة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع، الذي أنشئ عام ١٩٩٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أبلغت الدول المشاركة عن ١ ٤١٦ حادثاً أو أكدت وقوعها، منها ٣٢٢ حادثاً متعلقاً بالاستيلاء على مواد نووية أو مصادر مشعة. وفي ٣٩٥ حالة من الحالات المؤكدة، تعرضت المواد للسرقة أو الضياع. واجتمع متخصصو السلامة النووية من جميع القوى النووية في العالم في فيينا في منتصف نيسان/أبريل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية السلامة النووية ٦٥ دولة وعدد الأطراف المتعاقدة ٦١ طرفاً متعاقداً. والجدير بالإشارة أن جميع البلدان التي تملك محطات نووية عاملة هي الآن أطراف في الاتفاقية.

٦٦- وفي مجال التعاون التقني، ذكر أن التركيز انصب العام الماضي على صحة الإنسان واستخدام التقنيات النووية للوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها إلى جانب تحسين التغذية، ولا سيما تغذية الأطفال. وتلقى برنامج العمل من أجل علاج السرطان التابع للوكالة أكثر من ٣ ملايين دولار على شكل تبرعات أو تعهدات بالتبرع. والمجال الآخر الذي يكتسي أهمية هو التغذية والزراعة. وبلغ مجموع موارد برنامج التعاون التقني ما يناهز ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٦٧- وأردف قائلاً إن مسألة أمن الطاقة تشكل مصدر قلق كبير للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ويعكس الوضع الحالي تفاوتاً كبيراً بين السكان، إذ أن ما يقارب ١,٦ مليار نسمة يفتقرون إلى الكهرباء. ويبلغ عدد المفاعلات النووية اليوم ٤٣٩ مفاعلاً عاملاً في ٣٠ بلداً توفر حوالي ١٥ في المائة من الكهرباء في العالم. ويوجد ١٧ مفاعلاً من أصل ٣٥ مفاعلاً قيد الإنشاء حالياً في البلدان النامية، وفي آسيا وأوروبا الشرقية على وجه الخصوص. ويبدو جلياً أن الطاقة النووية ستظل واحداً من مصادر الطاقة. وفي حالة تنامي الطلب على الطاقة النووية، فإن السؤال بشأن أصل الوقود النووي سيطرح نفسه. فهل سيبقى هذا الوقود في أيدي العدد القليل من الموردين الحاليين؟ وقد قُدمت اقتراحات لإنشاء آليات جديدة لمعالجة هذه المسألة. وتلقت أمانة الوكالة الدولية حتى الآن ١٢ اقتراحاً تتوخى طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى ضمان الإمداد بالوقود النووي.

٦٨- وما من شك في أن العلاقة بين عدم الانتشار ونزع السلاح اتسمت منذ نحو عشر سنوات بتوترات متنامية. بيد أن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر وللوكالة الوسائل اللازمة لضمان تعزيز هذين الجانبين وهي عازمة على المساهمة في تعزيز هذا النظام.

٦٩- **السيد لوبيز-تريغو** (كوبا) قال إن وفده يؤيد تماماً ما أعرب عنه ممثل إندونيسيا من مواقف بلدان حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي حين أن نزع السلاح النووي يكتسي أولوية، فإن عدم إحراز تقدم في التخلص التام من ترسانة الدول الحائزة للأسلحة النووية أمرٌ مقلق للغاية. ونجاح الإجراءات المتخذة لتنفيذ ما خلص إليه المؤتمران الاستعراضيان لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ يتوقف في المقام الأول على الإرادة السياسية لجميع الدول الأطراف.

٧٠- وأضاف قائلاً إن كوبا لطالما أكدت أنها لا تحوز أية أسلحة دمار شامل ولا تنوي تصنيعها. ومن المؤسف أنه بعد مضي أربعين عاما على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال هناك ما يقارب ٣٠٠ ٣٢ سلاح نووي، منها أكثر من ٠٠٠ ١٢ سلاح يمكن استخدامه على الفور وبمقدوره تدمير الجنس البشري مرات ومرات. ووجود هذه الأسلحة والمذاهب التي تبرر حيازتها هو في حد ذاته تهديد للسلم والأمن الدوليين. والدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة قانوناً بالعثور على سبل التخلص التام من هذا النوع من الأسلحة. وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها هي قرارٌ قضائي مهم ينبغي أخذه في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ عام ٢٠٠٠ بإجراء مفاوضات لتحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة بالاعتماد على أساس نظام تحقّق دولي صارم. وتطالب كوبا بالتنفيذ الفوري للخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٧١- إلا أنه منذ نفاذ معاهدة عدم الانتشار النووي لم يقف الأمر عند عدم تحقيق الهدف الرئيسي للمعاهدة بل وقعت انتكاسات في هذا المجال. ومن غير المقبول أن يعتمد الأمن الدولي على سياسات الردع النووي والتحالفات العسكرية، في تحدٍ لمعاهدة عدم الانتشار ومبدأ التعددية. ومن غير الأخلاقي أن تدين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يُزعم من انتهاك دول العالم الثالث لالتزاماتها في حين أنها تطور ترسانتها النووية. وعدم الانتشار النووي ليس غاية في حد ذاته، بل معلماً مهماً على درب نزع السلاح. وترفض كوبا أي تطبيق انتقائي لمعاهدة عدم الانتشار. وفي انتظار التخلص الكامل من الأسلحة النووية، لا بد من التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً واعتماده في إطار مؤتمر نزع السلاح، بما يضمن عدم استخدام الأسلحة النووية. وينبغي الحفاظ على التوازن بين الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وهذا يعني الإقرار بالحق الثابت لجميع الدول الأطراف دون تمييز في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما يثير القلق هو التقييد التعسفي للصادرات من المواد والمعدات النووية للأغراض السلمية الموجهة إلى البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون التعاون التقني عادلاً وألاّ يُستخدم أداة لتحقيق أغراض سياسية. وينبغي لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما تلك المتعلقة بمهمة التحقق، أن تكون خالية من أي ضغط أو تدخُّلٍ لا مبرر له، وينبغي تفضيل الدبلوماسية والحوار السلمي لحل جميع المشاكل. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة المرتبطة بإيران، لا بد من التمسك بروح التفاوض والتعاون لخلق أجواء ثقةٍ بناءة لعمل الوكالة الدولية.

٧٢- وذكر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوةٌ مهمة على درب نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وتؤيد كوبا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما من شأنه أن يلبي المطالب المبرّرة للغالبية العظمى من دول المنطقة. ولتحقيق ذلك ينبغي لإسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، الانضمام دون تأخير إلى هذه المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة، وأن تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تزويدها بالمعلومات والمنشآت والمعدات النووية وبالمواد النووية.

٧٣- وتؤكد كوبا مجدداً التزامها بعالم خال من الأسلحة النووية. ويبلغ الإنفاق العسكري العالمي كل عام أكثر من مليار دولار، وتنفق الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة الذرية نصف هذا المبلغ. وفي غضون ذلك، يموت كل عام الملايين من الناس بسبب أمراض قابلة للعلاج وسوء التغذية والجوع. ولقد حان الوقت لتُنفق الأموال المخصصة الآن للتسلح في إنتاج الأغذية، وصناعة الأدوية، ووضع البرامج التعليمية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٤- **السيد لوغار** (سلوفينيا) تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فأكد مجدداً للوفد الإيراني موقف الاتحاد الأوروبي بأن الاتحاد يعترف بحق جمهورية إيران الإسلامية الثابت في استخدام

الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، ولكنه يرى أن على جمهورية إيران الإسلامية الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والاستجابة لطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص أنشطتها المرتبطة بإعادة معالجة اليورانيوم وتخصيبه كي تسود الثقة من جديد المجتمع الدولي.

٧٥- **السيد خباز الحموي** (الجمهورية العربية السورية) أعرب عن أسفه لأن الوفد الكندي أطلق ادعاءات مضللة بشأن ما سمي بالأنشطة النووية في الجمهورية العربية السورية. وشجب ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا ادعت حصولها على معلومات عن هذه الأنشطة. وأشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة زيفت الحقائق عندما زعمت وجود أسلحة دمار شامل في العراق. والسلطات السورية تنفي بشدة أية مزاعم بخصوص إجراء أنشطة نووية في البلد من شأنها أن تبرر الغارة التي شنتها إسرائيل، وترى أن الغرض الأساسي من هذه الادعاءات المضللة هو التأثير في المفاوضات بشأن المنشآت النووية الإسرائيلية. وهي تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى التحلي بالحكمة وعدم تصعيد الوضع المتأزم السائد في الشرق الأوسط. وإذا كان وفد كندا يرغب حقا في العمل في سبيل السلام، فعليه أن يطلب إلى إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ووقف إنتاج الأسلحة النووية، والموافقة على إخضاع منشآتها لمراقبة الوكالة الدولية. وتعبر الجمهورية العربية السورية مرة أخرى عن دعمها الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وتأمل أن تكون الأطراف التي تُطالب باحترام هذه الأحكام أكثر حذراً في المستقبل قبل أن تطلق ادعاءات واهية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥